السنة السابعة
ربيع ١٣٨١ هـ ش
١٤٢٣ هـ ق
العدد ٩ (٢)

# مجلة العلوم الإنسانية

## للجمهورية الإسلامية الإيرانية

### في هذا العدد

طاهره الصمص ١
الدكتور محمد ابراهيم حليفةالشوشتري

بحثي حول شخصيه لقمان الحكيم و الطلسمات الوارده فيه ١٨
الدكتور محمدباقر حجتي ، عبدالله موحدي محب

المؤثرات الهامه في الأدب العربي الحديث ٢٨
الدكتور فرامرز ميرزائي

ضروره إجراء الدراسات النفسيه لطلاب اللغات الاجنبيه في الجامعات ٤٤
الدكتورة منصورة زركوب

بسم الله الرحمن الرحيم

# مجلة العلوم الإنسانية
## للجمهورية الإسلامية الإيرانية


**المدير المسؤول و رئيس التحرير**
الدكتور صادق آئينه‌وند

**لجنة التّحرير**
الدكتور جواداژه‌اي (علم النفس)
الدكتور جليل تجليل (الآداب الفارسية)
الدكتور محمّد سعيد تسليمي (الإدارة)
الدكتور نجف قلي حبيبي (الفلسفة)
الدكتور فيروز حريرچي (الآداب العربيّة)
الدكتور جعفر شهيدي (التّاريخ الإسلامي)
الدكتور هادي عالم‌زاده (الحضارة الإسلامية و تاريخها)
الدكتور ابوالقاسم گرجي (الحقوق و أصول الفقه)
المهندس ميرحسين موسوي (علم السياسة)
الدكتور علي ميرعمادي (فقه اللغة)

**المدير الداخلي**
الدكتور حسين اعتمادي

**لجنة التّنقيح**
علياء الانصارى (القسم العربي و الترجمة)

**المشرف على الطباعة**
سياوش مشهدي سلمان



ترسل جميع الأبحاث و المراسلات إلى العنوان التالي: تهران – خيابان انقلاب – تقاطع فلسطين
ساختمان شهيد اسلاميه – طبقه چهارم
صندوق پستي ٤٤٣-١٣١٤٥
الهاتف: ٦٤٦٢٧٠٧ / فاكس: (٠٢١) ٦٤٦٨١٨٠



ماورد في هذا العدد يُعبّر عن آراء الكُتاب أنفسهم و لا يعكس
بالضّرورة آراء لجنة التّحرير أو سياسة مركز الدّراسات العلمية

# ظاهرة التضمين

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشتري
عضو الهيئة العلمية ـ جامعة الشهيد بهشتي

**التضمين: هو ان يُشرب العربُ الفصحاءُ لفظاً معنى لفظ آخر، فتنعقد بذلك المشابهة بينهما، فيأخذ اللفظ المشرب حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعلين، أم اسمين، أم حرفين، أم مختلفين.**

**فاذا كان اللفظان فعلين ـ مثلاً ـ وكان الفعل المشربُ لازماً، والفعل الآخر متعدياً، صار الفعل المشرب الملازم متعدياً، والعكس صحيح، لذلك صار التضمين من موارد تعدية الافعال اللازمة، ومن موارد تحويل الأفعال المتعدية الى افعال لازمة.**

**وقد تفرد هذا البحث بأنه استوعب جميع أنواع هذه الظاهرة، واستقصى كل جوانبها المختلفة وصورها المتنوعة، ودرسها دراسة نقدية شاملة دقيقة لم يسبق لها نظير، ودعمها بالأمثلة الكافية من القرآن الكريم والشعر. مبيناً الدور الوظيفي لهذه الظاهرة اللغوية اللطيفة. ومشيراً الى قرار المجمع اللغوي القاهري في خصوص قياسية هذه الظاهرة، وما اشترطه في ذلك،وذاكراً اختلاف العلماء في التضمين، وخفاءه على بعضهم للطافته.**

التضمين لغةً ان تودع شيئاً في شيء آخر وتجعله فيه، وتقول: ضمنتُ الشيء الوعاءَ، أي جعلته فيه وأودعته اياه[1].

والتضمين في الاصطلاح النحوي ـ ما فهمته أن يُشربَ العربُ الفصحاء لفظاً معنى لفظ آخر[2]. فتنعقد بذلك المشابهة بين هذين اللفظين. فيأخذ اللفظ المشربُ حكم اللفظ الآخر ومعناه، سواء أكان اللفظان فعلين ـ وهو الأكثر شيوعاً ـ أم اسمين أم حرفين أم مختلفين.

علماً بأن اللفظ المضمن يتجرد ـ في هذا القياس ـ من حكمه الاصلي ليأخذ حكم اللفظ الذي استعمل بمكانه، وهل يتجرد من معناه الأصلي أيضاً ليتفرغ للدلالة على معنى ذلك اللفظ؟ الظاهر أن اللفظ المضمن يتجرد من حكمه ومعناه ليأخذ حكم اللفظ الذي ناب عنه وليدل على معناه. هذا هو الظاهر.

لكن الزمخشري ذهب الى ان اللفظ المضمن معنى لفظ آخر انما يتجرد من حكمه فقط. أما معناه الاصل فلا

يتجرد منه. بل يبقى دالا عليه لذلك نراه يؤدي المعنيين كليهما في آن واحد[٣]، لذلك قال الأشموني معرفا التضمين «والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر، واعطاوه حكمه لتصير الكلمه تؤدي مؤدى كلمتين»[٤].

وهذا إذا اطرد في موارد التضمين كلها فانه يعكس لنا لطافة هذه الظاهرة وظرافتها الباهرتين. وقد وصف ابن جني التضمين بأنه ظاهرة لطيفة حسنة من ظواهر فقه اللغة العربية فقال: «فانه[٥] فصل من العربية لطيف حسن يدعو الى الأنس بها والفقاهة فيها»[٦].

وواضح تماما أن هذه الظاهرة اللطيفة المشتملة على أسرار دقيقة ظريفة دعت العلماء وجذبتهم الى التفكر والتدبر فيها والأنس بها لكشف أسرارها والاطلاع عن كثب على الحكمة المودعة فيها، هذه الظاهرة وأمثالها هي التي شغفت العلماء حباً باللغة العربية وزادهم تعلقا بها وعشقا لها، وان كان بعضهم من غير العرب، فالعلماء في اعجابهم باللغة العربية، ومدحهم اياها، لم يقصدوا أنها لغة مقدسة، بل انما يعبرون بذلك عن انبهارهم بما اودعت من أسرار لطيفة ودقائق ظريفة.

وقال ابن جني متحدثاً عن التضمين: «وهذا من أسد وأدمث مذاهب العربية، وذلك انه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه اليه ويُصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه، فيعدل في الاستعمال به اليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه، وان كان طريق الاستعمال والعرف، ضد مأخذه ... وهو باب واسع ومنقاد ... وهو غور من انحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين»[٧].

فالتضمين قياس شبه معنوي يؤدي وظيفة لغوية جديرة بالدرس والبحث لاشتمالها على سر من أسرار العربية، ولطيفة من لطائفها التي خُفيت على بعض العلماء في بعض امثلتها من القرآن الكريم[٨].

ضابط التضمين. «أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام» [٩] فيتجرد اللفظ المضمن من حكمه فقط ليأخذ حكم اللفظ الآخر وليدل على معنيين.

**الدور الوظيفي الذي لعبه التضمين:**

يتمثل الدور الوظيفي للتضمين في النقاط التالية:

١ ـ دلالته على حيوية اللغة العربية وقدرتها على استمرار معايشتها ومواكبتها للانسان، فهو ـ فيما أرى ـ أصل يقف في مصاف بقية الاصول الدالة على سعة اللغة وحيويتها، كالاشتقاق والنحت والألحاق وغيرها، فيمكن الاستفادة منه في الاستعمال شعرا ونثرا، إذ يستطيع الشاعر والناثر استعمال كلمة بمكان كلمة أخرى تؤدي معناها وتأخذ حكمها.

٢ ـ ان بعض العلماء كابن جني استدلوا بالتضمين على وجود لفظين في اللغة بمعنى واحد، قال: «وفيه[١٠] ايضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقاً بين (قعد) و(جلس)، وبين (ذراع) و(ساعد) ..»[١١].

٣ ـ أن كلمة واحدة تأخذ حكم كلمة أخرى وتدل على معنى الكلمتين في آن واحد، لذلك ذهب بعض الباحثين المحدثين الى ان الغرض من التضمين هو الايجاز[١٢].

وقد سبق الزمخشري ـ فيما يبدو ـ الى ذلك إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿... ولا تعدُ عينيكَ عنهُم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدُّنيا ..﴾[١٣] قال: «يقال: عداهُ اذا جاوزهُ، ومنه قولهم، عدا طورهُ، وجاءني القوم عدا زيداً. وانما عديَ بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك: نبت عنه عينُه، وعلت عنه عينُه، اذا اقتحمته ولم تعلق به، فان قلت: أيُّ غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعلُ عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذ. ألا ترى كيف رجع المعنى الى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ولا تأكُلوا

أموالهُم الى أموالِكُم ..﴾[١٤].

أي: ولا تضُمُّوها اليها آكلين لها»[١٥].

وقال ابن هشام: «وفائدة التضمين: أن يُدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين»[١٦].

٤ ـ انه طريق من طرق تعدية الأفعال اللازمة،[١٧] قال الأشموني: وهو يعدد ويشرح موارد تعدية الفعل اللازم: «السادس: التضمين نحو: ﴿ولا تعزِموا عُقدة النكاحِ﴾[١٨] أي: لا تنوُوا، لأن (عزم) لا يتعد إلّا بـ(على): تقول: عزمت على كذا، لا عزمتُ كذا. ومنه: رحبتكُمْ الطاعةُ، وطلع بشرٌ، أي: وسعتكُم، وبلغ اليمن ..»[١٩].

فشبه (عزم) بـ(نوى) فأخذ حكمه. وكذلك شبه (رحُب) بـ(وسع) فتعدى بنفسه، وشبه (طلع) بـ(بلغ) فأخذ مفعولا، وقد اختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد يُعدي الفعل اللازم الى مفعولين. مثال ذلك تعدية الفعل (ألوتُ) الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم: (لا آلوك نُصحا) لما تضمن معنى: لا أمنَعُكَ[٢٠].

٥ ـ أنه طريق من طرق جعل الأفعال المتعدية لازمة[٢١].

قال الأشموني وهو يعدد ويشرح الموارد التي يصير بسببها الفعل المتعدي لازماً: «الاول: التضمين لمعنى لازم .. نحو: ﴿فليحذَرِ الذين يُخالفونَ عن أمرِهِ﴾،[٢٢] أي: يخرجون عن أمره ﴿ولا تعدُ عيناكَ عنهُم﴾[٢٣] أي: تنبُ،[٢٤] ﴿أذاعوا بِهِ﴾،[٢٥] أي: تحدثوا...»[٢٦].

فشبه الفعل (خالف) بالفعل (خرج) فصار متعديا بحرف الجر (عن) بعد أن كان متعدياً بنفسه. وكذلك الأمر بالنسبة الى (عدا) فانه شبه بالفعل (نبا)، لذلك عدي بحرف الجر (عن) بعد ان كان متعدياً بنفسه. وشبه (أذاع) بـ(تحدثَ) فصار لازماً غير متعد بنفسه بل بحرف الجر.

٦ ـ أنه طريق لدلالة الفعل الموجب على النفي، وطريق لاجازة رفع الاسم بعد (الا)، بعد أن كان حكمه النصب، مثال ذلك توجيه الزمخشري لقراءة أبي والأعمش: ﴿فشربوا منه إلّا قليل منهم﴾ برفع (قليل)، حيث ذهب الى ان (شربوا) ضمن معنى (لم يطيعوه)، وبناءا على ذلك جاز رفع (قليل) لأنه صار بدلا من الفاعل، والتقدير عنده هو: (فلم يُطيعوهُ إلّا قليلٌ منهم)، وسنذكر ذلك في أنواع التضمين ان شاء الله تعالى[٢٧].

٧ ـ أنه وسيلة لتعليل ما ظاهره على خلاف المطرد، كتعليل الرضي[٢٨] لتعدي الفعل (مر) بنفسه في بيت جرير،[٢٩] واظنه أول عالم علل ذلك بالتضمين، لأن أكثر العلماء اعتبروا ذلك شاذا أو ضرورة، وما أجمل تعليل الرضي اذ ذهب الى أن الفعل (مر) قد ضمن معنى الفعل (جاز) وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدى الى مفعول به.

٨ ـ أنه يلعب دورا مفيدا في التفسير كما سنرى في أمثلة أنواع التضمين.

٩ ـ أنه قد يُضمنُ فيه الفعل الماضي معنى فعل الأمر، فيكون من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الانشائية، مثال ذلك النوع الحادي عشر من التضمين، لذلك يجب ان يتناول في علم أصول الفقه أيضا.

### قد يخفى التضمين للطافته

وقد يظرف المعنى على بعض العلماء، أو يغفلون عن ملاحظته، ولا ينتبهون للتضمين فيقعون في الخطأ.

قال ابن هشام الأنصاري: «وقوله تعالى: ﴿للذين يُؤلُون من نسائهم﴾[٣٠] أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف. فلهذا عدي بـ(من)، ولما خفي التضمين على بعضهم في الاية، ورأى أنه لا يقال: (حلف من كذا) بل (حلف عليه) قال: (من) متعلقة بمعنى (للذين) كما تقول: لي منك مبرةٌ، قال: واما قول الفقهاء: آلى من امرأته، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية ..»[٣١].

معنى قياسيه التضمين:

لسائل ان يسأل ويقول:

إذا كان التضمين نفسه قياساً فما معنى أن تقول:

هل يجور القياس عليه؟ أو هل هو قياسي؟

الجواب عن ذلك ما يلي:

ان قياس الشبه انما هو في الغالب عبارة عن تعليلات للظواهر اللغوية سواء في ذلك ما كان منها مطرداً وما كان منها شاذا وسواء ما كان منها اضطراراً وما لم يكن.

قال سيبويه: «وليس شيء يُضطرُّونَ إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً»[٣٢] من القياس.

وقال ابن جني: «... اختلاف لغات العرب انما أتاها من قبل أنّ أول ما وضع منها وضع على خلاف، وان كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا، وان كان كل واحدٍ آخِذاً من صحة القياس حظا ...»[٣٣].

لذلك فكل ظاهرة من الظواهر اللغوية بما في ذلك الاضطرار لها وجه من القياس، فما كان منها مطرداً جازت متابعته، وجاز القياس عليه، وبما أن التضمين ظاهرة شائعة، وقياس مطرد جاز القياس عليه، وقد صرح العلماء قديما وحديثا باطراده، واجازة القياس عليه، فمن العلماء القدامى ابن جني إذ قال: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً»[٣٤]. وما كانت هذه حاله فإجازة القياس عليه أمر بديهي غني عن التصريح، وقال: «وهو باب واسع ومنقاد»[٣٥]. ومن أولئك العلماء الزمخشري إذ قال: «وهو باب جليل من علم العربية»[٣٦]. ومنهم الرضي الأستر ابادي إذ قال: «والأولى في مثله أن يقال: ضُمّن اللازم معنى المتعدي ... حتى لا يحمل على الشذوذ»[٣٧]. فمعنى قوله: (حتى لا يحمل على الشذوذ) هو (حتى يحمل على الأكثر)، وقد جاء في شرح التصريح أن أكثر العلماء على أن التضمين قياسي،[٣٨] «ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس»[٣٩].

ويبدو أن نظر العلماء المحدثين متمثل في قرار المجمع اللغوي التالي:

**قرار المجمع اللغوي القاهرى**

**في خصوص قياسيه التضمين.**

أثبت الاستاذ المرحوم عباس حسن في كتابه الموسوم بالنحو الوافي قرار المجمع اللغوي في القاهرة بعد ان نقل أهم البحوث المتعلقة بالتضمين والتي أُلقيت في المجمع وعلى أساسها أصدر المجمع المذكور قراره التالي: «التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم»[٤٠].

وضع الاستاذ عباس حسن هذا النص بين قوسين ثم قال: «ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الاخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي»[٤١]

وأنا لا أرى في هذا النص ذكرا للتضمين الواقع بين اسمين، ولا للتضمين الواقع ببين حرف وفعل، لكننا سنرى جميع ذلك مستقصى فيما سنستقبل من هذا البحث ان شاء الله تعالى

ملاحظه

لسائل أن يسأل ويقول

اذا كان التضمين وسيلة لتعدية الأفعال اللازمة، وجعل الأفعال اللازمه متعدية، فكيف نستطيع التمييز بين الافعال المضمنة من جهة وبين تلك الافعال التي تستعمل تارة متعدية وتارة لازمة؟ أو التي حذف أحد



To: www.al-mostafa.com

مفعوليها؟

الجواب عن هذا السؤال ما يلي

ان ضابط الافعال المضمنة - كما ذكرته فيما سبق - هو ان التضمين يوجب تجريد الفعل المضمن من حكمه لنوهل لأحد معنى الفعل الاخر وحكمه، فيدل على المعنيين في حين يبقى المعنى العام لتلك الأفعال التي تتعدى تارة وتلزم تارة أخرى ثابتا لا يتغير فلا تدل على معنيين ومع ذلك فان التمييز بين هذين النوعين ليس امرا سهلا بل قد يكون عسيرا أحيانا، فيسبب اختلاف العلماء وقد ذكرنا امثالا لهذا الاختلاف ضمن ثنايا الموضوع التالي (اختلاف العلماء القائلين بالتضمين) ولعل الامر يتضح لنا أكثر اذا قرانا الشرح التالي للشروط التي اعتبرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قياسيه التضمين

**شرح الشروط التي اشترطها المجمع القاهري في قياسيه التضمين**

الشرط الاول يحقق المناسبة بين الفعلين، لقد جاء في ثنايا هذا الشرط انه يؤكد على الصلة الدلالية المعنويه بين الفعلين لتجنب التراكيب الخاطئة، لأنه لا يجوز أن نقول (اكلت الى الفاكهة) وان كان الفعل (أكل) قد يفيد معنى الفعل (مال) ولا يجوز أيضا أن يقال (جرجتُ على الكرسي) إذ لا توجد مناسبة بين (جرجتُ) و(جلستُ) أو (صعدت) والجدير بالملاحظة هنا أنه يصعب تعريف تلك المناسبة وضبطها، لأن التضمين مستمر الوجوه ان اعتبرنا اشكاله المختلفة»[٤٢]

الشرط الثاني وجود قرينه تدل على ملاحظة الفعل الآخر، يؤمن معها اللبس وقد جاء في توضيح هذا الشرط أنه الشرط الأهم «اذ يستحيل بدونه أن نعلم ان كان الفعل قد اكتسب معنى جديدا توسعا ويظهر ذلك الترابط المعنوي بالأمر في مستوى جروف المعاني التي تستوجب التعديه، مثال ذلك (سمع الله لمن حمدهُ) حيث تفيد (سمع) الذي يتعدى بدون حرف معنى (استجاب)، ان هذا الشرط يوضح انه ليس من المحتم افتراض التضمين في الفعل المتعدي بدون حرف والفعل المتعدي بحرف مثلما هو الشأن في (شكرتُه) و(شكرتُ له)»[٤٣]

الشرط الثالث ملاءمه التضمين للذوق العربي لقد ورد في شرح هذا الشرط انه «يهدف الى تنبيه الكاتب والشاعر والخطيب الى ان اللجوء الى التضمين لا يكون لأسباب بيانية أسلوبيه، تختلف عن أخطاء المبتدئين وعبر المحيطين بأصول اللغة »[٤٤]

**قرار قياسيه التضمين شيوع كثيرا من الالفاظ والأساليب المحدثه**

لاشك ان قرار قياسية التضمين كان «مشوعا لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثه التي خطأها بعض النقاد وأجازها المجمع، ومن أمثلة ذلك

أنه أجاز قول المحدثين (أجاب محمدٌ على السؤال) بتضمين الفعل (أجاب) معنى (رد)

وأجاز قول المحدثين (يجوبُ في البلاد بتجارته) بتضمين الفعل (جاب) معنى (طاف) و(سار)

وأجاز قول المحدثين (تُتيحُ كل ما تحتاجهُ) بتضمين الفعل (اتاح) معنى (طلب)

وأجاز قول المحدثين (عاش الاحداث) بتضمين الفعل (عاش) معنى (لابس)

وأجاز قول المحدثين (فوضتُ فُلانا بالأمر) بتضمين الفعل (فوض) معنى (أناب) أو (وكل)

وأجاز قول المحدثين (عرف لحنا) بتضمين الفعل (عرف) معنى (أدى)

وأجاز قول المحدثين (لعب دوراً) بتضمين الفعل (لعب) معنى (أدى)

وأجاز قول المحدثين (قبل بالأمر) بتضمين الفعل

(قَبِلَ) معنى (رضيَ)»[٤٥].

**اختلاف العلماء في التضمين:**

لقد انقسم العلماء الى قسمين في تلك الموارد التي استعمل فيها حرف جر بمعنى حرف جر آخر خاصة، واذا دققنا النظر وجدنا ان منشأ هذا الاختلاف والانقسام هو اختلافهم في تحديد الشيء الذي طرأ عليه التغيير وتعيينه، لأن تعيين المتغير هنا أمر صعب للطافته وظرافته واحتياجه الى فطنة وحدة ذكاء.

فذهب قسم من العلماء الى ان التغيير حاصل في حروف الجر لا في مُتعلقاتها وعواملها، أي ان متعلقاتها ثابتة لم يطرأ عليها تغيير معنوي، لذلك أخذ هؤلاء العلماء بالظاهر، واعتقدوا أن بعض حروف الجر استعمل فعلاً وحقيقة بمعنى حرف جر آخر، وكأنه جاء بمكانه، وهؤلاء لا يقولون بظاهرة التضمين ـ فيما يبدو ـ لان التغيير ـ في نظرهم ـ واقع في الحروف لا في عواملها ومتعلقاتها، وهذا التغيير بحد ذاته يشكل ـ عندهم ـ ظاهرة لغوية، فحرف الجر (الى) ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿أُحل لكُم ليلةَ الصيامِ الرفثُ الى نسائكُم﴾[٤٦] عندهم بمعنى الباء.

والذي يُؤخذ على هؤلاء اشكالان هما: الأول: ان هذه الظاهرة منحصرة في السماع أي منحصرة في الجمل التي وردت فيها فقط، ولا تتعداها الى غيرها، فلا يجوز القياس عليها، لانك «ان اخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيداً لزمك عليه ان تقول: سرتُ الى زيد، وأنت تريد: معه. وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه. وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة. وأن تقول: رويتُ الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»[٤٧].

والاشكال الثاني: أنّ التضمين لا ينحصر في مجيء حروف الجر بعضها مكان بعض. بل ان هذا وان تعدد انما يشكل جانباً من جوانب التضمين، وعليه ما رأيهم إذن في الجوانب المهمة الأخرى؟ نحو ما وقع بين اسمين وما وقع بين فعلين متعديين أحدهما متعد الى مفعول به واحد والآخر متعد الى مفعولين، وما وقع بين فعلين كل منهما متعد الى مفعول به واحد بنفسه، وما وقع بين فعلين ناقصين وغير ذلك مما ذكرته في أنواع التضمين.

وذهب القسم الآخر من العلماء الى أن التغيير واقع في متعلقات الحروف وعواملها، ولم يطرأ على الحروف نفسها تغيير معنوي فهي ثابتة ومستعملة بمعانيها الأصلية، وهؤلاء هم القائلون بظاهرة التضمين القياسية، والعامل الموجود في الجملة هو في الحقيقة ليس العامل الأصلي لحرف الجر المذكور، وانما هو عامله بالقياس يعني ان هذا العامل اكتسب صلاحية العمل في الجار بواسطة تضمنه معنى العامل الأصلي ودلالته عليه، فهو محمول عليه لذلك أخذ حكمه فعمل في الجار والمجرور في الجملة، فحرف الجر (الى) ـ مثلا ـ في قوله تعالى: ﴿أُحل لكم ليلةَ الصيامِ الرفثُ الى نسائكُم﴾[٤٨] ليس بمعنى الباء، بل هو على أصله. لكن (الرفث) ضُمن معنى (الافضاء) وحمل عليه فعُدي بـ (الى).

وقد وجدت نوعا آخر من الاختلاف وقع بين الكسائي وابن جني في بيت القُحيف العقيلي الذي تعدى فيه الفعل (رضي) بـ (على)، فقد علل الكسائي ذلك بقياس حمل الضد (رضي) على الضد (سخط)، اما ابن جني فقد علل ذلك بتضمين (رضي) معنى (أقبل) وحمله عليه[٤٩].

**اختلاف العلماء القائلين بالتضمين في بعض الموارد**

لقد اختلف القائلون بالتضمين في تعليل بعض الموارد، فقد رأينا أن بعضهم علل المورد بالتضمين، في حين علل الآخر المورد نفسه بعلة أخرى. مثال ذلك الاختلاف الذي وجدناه بين الرضي والزمخشري في

تعليلهما تعدية الفعل (استرضع) ففي قوله تعالى: ﴿وان أردتُم أن تسترضِعوا أولادكُم فلا جُناح عليكُم﴾[٥٠] الى مفعول به واحد في حين أن الاصل في هذا الفعل ان يتعدى الى مفعولين، وفيما يلي أذكر هذين الرأيين:

١ ـ تعليل المحقق الرضي: نحن نعلم أن الفعل (استرضع) متعد الى مفعولين نحو: استرضعتُ المرأةَ الصبيَّ، وأن الفعل (ارضع) متعد الى مفعول به واحد نحو: أرضعت الأم ولدها، فقد ذهب الرضي الى أن الفعل (استرضع) في الآية الكريمة قد ضُمنَ معنى الفعل (أرضع)، وحمل عليه فأخذ حكمه وتعدى الى مفعول به واحد بعد أن نحلى عن حكمه الأصلي، والمعنى عنده هو: «وان أردتم أن تسترضعوا أولادكُم ...»[٥١].

٢ ـ تعليل الزمخشري: علل الزمخشري تعدية (استرضع) في الاية الكريمة الى مفعول به واحد بأن المفعول الأول لهذا الفعل قد حذف للاستغناء عنه «والمعنى: (أن تسترضعوا المراضع أولادكُم) فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه»[٥٢].

ومثل هذا الاختلاف ما وقع بين الزمخشري والأشموني في تفسير قوله تعالى: ﴿واذا جاءهُم أمرٌ مِن الأمن أو الخوف أذاعُوا به﴾[٥٣].

فذهب الزمخشري ـ كما فهم من نصه التالي ـ الى ان الفعل (أذاع) يستعمل متعديا بنفسه نحو: أذاع الرجلُ السرّ، ويستعمل متعديا بحرف الجر الباء نحو: أذاع الرجلُ بالسرّ، واستشهد لذلك ببيت، ولم يصرح بأن ذلك من التضمين قال الزمخشري: «يقالُ: أذاع السرّ، وأذاع به، قال:[٥٤] (من الطويل، والقافية من المتواتر):

أذاع به في الناس حتى كأنهُ
بعلياء نارٌ أُقدت بثُقُوب»[٥٥].

وذهب الأشموني الى ان الفعل (أذاع) في الآية الكريمة مضمنٌ معنى الفعل (تحدث) المتعدي بواسطة حرف الجر الباء، ومحمول عليه. لذلك أخذ حكمه فتعدى بالباء بعد ان تجرد من حكمه الأصلي، والمعنى على رأيه يكون: (تحدثوا به)، قال: (أذاعوا به) أي: تحدثوا»[٥٦].

والحق أن هذا الرأي لم يكن للأشموني، لأن أبا البقاء العكبري في نصه التالي نقله عمن سبقه، قال: «وقيل: حُمِل على معنى (تحدثوا به)[٥٧]. وأبو البقاء توفي سنة ٦١٦ هجرية.

## أنواع التضمين:

بعد دراسة دقيقة، وتفكر عميق واستقصاء ورصد، انتهى بحثنا هذا الى ان التضمين يقع في موارد كثيرة تمثل أنواعه التي اهمها ما يلي:

النوع الأول: التضمين الذي يقع بين اسم واسم، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أُحل لكُم ليلة الصيام الرفثُ الى نسائكُم﴾[٥٨] ان الرفث يتعدى بالباء، وان الافضاء يتعدى بحرف الجر (الى)، لكن الرفث في الاية الكريمة جاء بمعنى الافضاء لذلك عدي بحرف الجر (الى)، أي ان الرفث ضمن معنى الافضاء وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي بحرف الجر (الى)، قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رفثتُ الى المرأة، وانما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بـ(الى) كقولك: أفضيتُ الى المرأة، جئت بـ(الى) مع الرفث، ايذانا واشعارا أنه بمعناه»[٥٩] لذلك فحرّف الجر (الى) مستعمل بمكانه الأصلي، ولم يستعمل بمكان حرف الجر الباء.

ومن أمثلة ذلك قول الأعشى: (من السريع، والقافية من المتدارك):

أقولُ لما جاءني فخرُهُ
سبحان من علقمة الفاخر[٦٠]

ضمن الشاعر (سبحان) معنى (براءة) وشبهه به معنوياً، لذلك أخذ (سبحان) حكم المشبه به (براءة) بتعدى بحرف الجر (من) قال ابن جني: «علق حرف الجر بـ(سبحان) لما كان معناه: براءةً منه»[٦١]. وعليه

فحرف الجر (من) انما جاء على أصله ولم يستعمل بمكان حرف جر آخر.

النوع الثاني: التضمين الواقع بين الحرف والفعل، ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿فقُل: هل لك الى أن تزكى﴾[٦٢].

قال ابن جني: «وأنت انما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره: أدعوك، وأرشدك الى أن تزكى»[٦٣]. فلما «كان (هل لك في كذا) بمعنى (أدعوك اليه) جاز ان يقال: (هل لك الى ان تزكى). كما يقال: (أدعوك الى أن تزكى)»[٦٤].

وهذا يعني أن (هل لك) قد ضمن معنى الفعل (أدعوك) أو (أرشدك) وشبه به من جهة المعنى، لذلك صار حرف الجر (الى) مع مجروره متعلقين بما في (هل لك) من معنى (أدعوك).

النوع الثالث: التضمين الواقع بين فعل وفعل، وهذا أكثر الأنواع الثلاثة انتشارا، وأنواعه كثيرة أهمها مايلي:

الأول: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد وفعل متعد الى مفعولين، فيعدى الفعل المتعدي الى واحد. بواسطة التضمين الى مفعولين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وما يفعلُوا من خيرٍ فلن يكفرُوهُ﴾[٦٥]. فقد ضمن الفعل (يكفروه) معنى الفعل (يحرمُوهُ) وشبه به من جهة المعنى اذ الأصل: (فمن يحرمُوا ثوابه)، لذلك وبناء على هذا القياس المعنوي عُدّي الفعل (يكفروه) الى مفعولين بعد أن كان متعدياً الى مفعول واحد، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿ما تفعلُوا من خيرٍ فلن تُكفرُوهُ﴾ أي: فلن تحرموه، أي: فلن تحرموا ثوابَهُ، ولهذا عُدِّي الى اثنين لا الى واحد»[٦٦].

الثاني: التضمين الواقع بين فعل متعد بواسطة حرف الجر وفعل متعد بنفسه، فيعدى الفعل المضمن الى مفعول به واحد، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تعزِمُوا عُقدَةَ النِكاحِ﴾[٦٧]، فقد ضمن الفعل (عزم) المتعدي بواسطة حرف الجر (على) معنى الفعل (نوى) المتعدي بنفسه، وشبه به من جهة المعنى لذلك أخذ حكمه وعدي الى مفعول به واحد بنفسه، اذا المعنى (ولا تنوُوا عُقدة النكاح)، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿ولا تعزمُوا عُقدةَ النِكـــاح﴾ أي: لا تـنوُوا. ولهـذا عـدي بـنفسه لا بـ (على)»[٦٨].

ومـن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لأقعدنّ لهُم صراطك المستَقيم﴾[٦٩] ذهب الرضي الأستراباذي الى أن الفعل (قعد) ـ وهو فعل لازم ـ مضمن معنى الفعل (لزم) المتعدي بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه. لذلك أخذ حكمه وتعدى الى (صراط) بنفسه، والمعنى: ﴿لألزِمنَّ صراطك﴾[٧٠].

ومن أمثلة توجيه الرضي الأستراباذي لبيت جرير الآتي ـ مخالفا في ذلك جميع النحاة ـ وهو توجيه يدل على ذكاء وفطنة، قال جرير. (من الوافر، والقافية من المتواتر):

تمُرُّون الديار ولم تـعُوجُوا
كلامُكُمُ عليّ اذن حرامُ[٧١]

ذهب بعض العلماء، الى أن نصب (الديار) شاذ، وذهب الآخرون الى أنه ضرورة، إلّا أن المحقق الرضي ذهب الى أن الفعل (مرّ) مضمن معنى الفعل (جاز) المتعدي بنفسه الى مفعول به واحد. ومحمول عليه لذلك أخذ حكمه، فنصب الديار بنفسه، وبذلك أخرج الرضي البيت من الشذوذ والضرورة. ويكون معنى البيت هكذا (تجوزون الديار)[٧٢].

الثالث: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعولين وفعل متعد بنفسه الى مفعول واحد وبواسطة حرف الجر الى مفعول آخر معنوي، فيُعدى الفعل المضمن الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر معنوي بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿والله يعلمُ المفسِدَ منَ المُصلِحِ﴾[٧٣]: فلما تضمن الفعل (يعلم) معنى الفعل (يميز) حمل عليه فأخذ حكمه وهو التعدية الى

مفعول به واحد بنفسه والى اخر بواسطة حرف الجر (من) وتجرد من حكمه هو، وهو التعدية الى مفعولين بنفسه، قال ابن هشام: «وقوله تعالى: ﴿والله يعلمُ المفسد من المصلح﴾: أي: يميز. ولهذا عدى بـ(من) لا بنفسه»[٧٤].

الرابع: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعول به واحد فقط وفعل متعد الى مفعول به واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر: فيتعدى الفعل المضمن الى مفعول به واحد بنفسه والى اخر بحرف الجر: مثال ذلك قول الفرزدق: (من الرجز، والقافية من المتواتر):

كيف تراني قاليا محنّي
أضربُ أمرى طبرة للبطن
قد قتل الله زيادا عني[٧٥]

قال ابن جني: لما كان معنى (قد قتلة): (قد صرفة) عدّاه بـ(عن)[٧٦]. فحكم الفعل (قتل) أن يتعدى بنفسه الى مفعول به واحد وأن لا يتعدى بحرف الجر (عن) الى اخر. لكنه لما ضُمّن معنى الفعل (صرف) حمل عليه فأخذ حكمه وعُدّي الى مفعول به واحد بنفسه والى اخر بحرف الجر: لأن حكم الفعل (صرف) هو التعدية الى مفعول به واحد بنفسه والى معنوي بحرف الجر (عن).

الخامس: التضمين الواقع بين فعل متعد بحرف جر معين وفعل متعد بحرف جر آخر: فيعدى الفعل المضمن بحرف الجر الذي يتعدى به الفعل الآخر. وفيما يلي أمثلة لهذا النوع:

١ ـ علل ابن جني في نصه التالي تعدية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) في بيت القحيف العقيلي التالي، علل ذلك بقياسين يستقل كل منهما بالتعليل: أولهما، التضمين. والثاني: حمل الضد على الضد. وهو قياس الكسائي وهذه نكتة علمية ظريفة وهي كون ابن جني قد علل ذلك بقياسين يستقل كل منهما عن الآخر.

**قال ابن جني: «ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:**

(من الوافر، والقافية من المتواتر):

اذا رضيت عليّ بنُو قُشير
لعمرُ الله اعجبني رضاها[٧٧]

أراد: عني. ووجهه: أنها رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن). وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا: لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد (سخطت) عُدّي (رضيت) بـ(على) حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ...»[٧٨] والنكتة التي تنبهت اليها في هذا النص هي أن لا علاقة للتضمين الوارد في هذا النص بقياس الضد على الضد فكل منهما قياس قائم برأسه مستقل عن الاخر يعني أن النص المتقدم اشتمل على قياسين كل منهما يعلل تعدية (رضي) بحرف الجر (على) في حين أنه لا يتعدى إلّا بحرف الجر (عن): وفيما يلي شرح القياسين كلا على انفراد:

القياس الأول: هو التضمين الذي هو قياس شبه معنوي: فقد أُشرب الفعلُ (رضي) معنى الفعل (أقبلَ) فحمل عليه وأخذ حكمه الذي هو التعدية حرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| الفعل (رضي) | الفعل (أقبل) | معنوي | التعدية بحرف الجر (على) |

وبهذا القياس علل ابن جني تعدية (رضي) بحرف الجر (على).

القياس الثاني: هو حمل الضد على الضد وهو ـ كما مرّ سابقاً ـ نوع من أنواع قياس الشبه: فلما كان معنى الفعل (رضي) ضد معنى (سخط) حمل عليه فأخذ حكمه: لأن الفعل (سخط) يتعدى بحرف الجر (على): وفيما يلي جدول هذا القياس:

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| الفعل (رضي) | الفعل (سخط) | الضدية (معنوي) | التعدية بحرف الجر (على) |

وبهذا القياس أيضاً استطاع ابن جني أن يعلل تعدية الفعل (رضي) بحرف الجر (على) مع أنه انما يتعدى بحرف الجر (عن).

ومما مر بحثه فهمنا أن التضمين قياس شبه معنوي، وسنبحث ذلك في الموضع الآتي بشيء من التفصيل. وفهمنا أيضا أن التضمين لا يتعدى قياس الشبه المعنوي الى غيره، كقياس الضد على الضد، فقياس الضد على الضد ليس من التضمين في شيء بل هو نوع آخر من أنواع قياس الشبه. والنص التالي يزيدنا بياناً:

قال ابن جني: «ورأيت أبا علي ـ رحمه الله ـ يذهب الى استحسان مذهب الكسائي في قوله: (من الوافر):

اذا رضيت عليّ بنُو قُشير
لعمرُ الله أعجبني رضاها[٧٩]

لأنه قال: عدّى (رضيت) بـ(على)، كما يُعدّى نقيضها وهي سخطت به، وكان قياسه، رضيت عنّي، واذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ، فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه. وفيه غيره على نحو ما كنا بصدده، وذلك أنه اذا رضي عنه فقد أقبل عليه: فكأنه قال: اذا أقبلت عليّ بنو قشير. وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون ونطير»[٨٠].

لقد اتضح من هذا النص والذي قبله ان الكسائي علل تعدية (رضي) بـ(على) بحمل هذا الفعل على (سخط) ووجه الشبه الجامع الضدية، فالكسائي علل الظاهرة بقياس الضد على الضد وهو نوع من أنواع قياس الشبه.

أما ابن جني فانه، وان استحسن ذلك من الكسائي، فانه علل ذلك بقياس شبه من نوع اخر هو قياس (رضي) على (أقبل) فهو علل هذه الظاهرة ـ أعني تعدية (رضي) بـ(على) ـ بالتضمين، والفرق بين التعليلين أن الفعل (رضي) على رأي الكسائي لم يأخذ معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (سخط) بل أخذ حكمه في التعدية بـ(على) فقط، في حين أخذ الفعل (رضي) ـ على رأي ابن جني ـ معنى الفعل الذي حمل عليه وهو (أقبل)، كما أخذ حكمه في التعدية بحرف الجر (على) أيضاً.

وتجدر الاشارة الى أن حرف الجر (على) في كلا القياسين على أصله، ولم يستعمل مكان (عن).

٢ ـ ومن أمثلة هذا النوع ـ أعني النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين ـ تعليل الزمخشري تعدية الفعل (صلب) أو (أُصلبِ) في قوله تعالى: ﴿ولأُصَلِبنَّكُم في جُذُوعِ النخلِ﴾[٨١] بحرف الجر (في) بتضمين هذا الفعل معنى الفعل (استقر) وحمله عليه، لذلك أخذ حكمه، وعُديَ بحرف الجر (في): إذ المعنى على هذا هو: (لاصلبنّكم مستقرين في جذوع النخل)، وهذا يعني أن حرف الجر (في) لم يستعمل هنا بمكان (على) ولا بمعناه، بل انه استعمل بمكانه، وجاء على أصله، وهذا كما هو معلوم ـ مخالف لقول اللغويين بأن (في) قد استعملت بمكان (على). ولو كان الأمر كذلك لكان الفعل باقياً على معناه الأصلي، ولم يكتسب معنى التمكن والاستقرار ولصار كما تقول: لأصلبنكم على جذوع النخل. قال الزمخشري: «وقولهم في قول الله تعالى: ﴿ولأُصلبنَّكُم في جُذوعِ النخلِ﴾: انها بمعنى (على) عمل على الظاهر. والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه»[٨٢]. وقال ابن يعيش شارحاً هذا النص: «فليست[٨٣] في معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدي بـ(في) كما يُعدّى الاستقرار، فكما يقال: تمكن في الشجرة كذلك ما هو معناه نحو قول الشاعر: (من الكامل، والقافية من المتدارك):

بطَلٌ كأنّ ثيابَهُ في سرحَةٍ
يُحذى نعالَ السِّبتِ ليسَ بتوأمِ[٨٤]

لأنه قد علم أن الشجرة لا تشق وتستودع الثياب، وانما المراد استقرارها في سرحه، فهو من قبيل الفعلين أحدهما في معنى الآخر. والسرحة واحدة السرح وهو الشجر العظام الطوال»[٨٥]. و قال ابن جني معقباً على هذا البيت: «فهذا من طريف المعنى بمنزلة كون الفعلين

أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى»[٨٦].

ومثل ذلك البيت التالي: (من الطويل، والقافية من المتدارك):

هُمُ صلَبُوا العبديّ في جِذع نخلة
فلا عطست شيبانُ إلّا بأجدعا[٨٧]

قال ابن جني: «لانه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها»[٨٨].

٣ ـ ومن أمثلة هذا النوع تعليل ابن جني تعدية الفعل (نلوذ) ـ الذي يتعدى بالباء ـ بحرف الجر (في)، في البيت التالي: (من الرجز، والقافية من المتدارك).

نلُوذُ في أمِ لنا ما تُغتصَب
من الغَمام ترتدي وتنتَقِب[٨٩]

حيث ضمن الفعل (نلوذ) معنى الفعل (نستقر) أول الفعل (نسمُكُ) بمعنى (نعلو ونرتفع). فلما حصل الشبه المعنوي حمل الفعل (نلوذ) على نظيره، فأخذ حكمه وعُدي بالحرف الذي يعدى به نظيره، وهو حرف الجر (في)، قال ابن جني بعد ذكر البيتين السابقين: «فانه يريد بـ (أمّ) (سلمى): أحد جبلي طيّء، وسماها أما لاعتصامهم بها وأُويهم اليها ... لانهم اذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة، اذ لا يلوذون ويعصمون بها إلّا وهم فيها، لأنهم ان كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها. فكأنه قال: نسمُكُ فيها ونتوقّلُ فيها»[٩٠].

٤ ـ ومن أمثلة ذلك تعليل الزمخشري لتعدية الفعل (يُؤلونَ) في قوله تعالى: ﴿للذينَ يؤلونَ مِن نسائِهِم تربُّصُ أربعةِ أشهُرٍ ...﴾[٩١] بحرف الجر (من)، قال: «فان قلت: كيف عدي بـ (من)، وهو معدى بـ (على)؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مُؤلين أو مُقسمين»[٩٢].

السادس: التضمين الواقع بين فعل ناقص خبره يجب أن يكون جملة وفعل ناقص آخر الأصل في خبره أن يكون مفرداً، مثال ذلك أن العرب ضمنوا (عسى) معنى (كان) فحملوها عليها، فأخذت حكمها فجاز ان يأتي خبرها مفردا.

قال سيبويه: «كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً)»،[٩٣] «وقال أبو علي: جعل (عسى) بمعنى (كان) ونزله منزلته»[٩٤].

وقال الرضي: «المتأخرون على أن (عسى) يرفع الاسم وينصب الخبر ككان .. لتضمن (عسى) معنى (كان) فأجري في الاستعمال مجراه»[٩٥].

السابع: التضمين الواقع بين فعل لا يتعدى الى ظرف الجملة وفعل غير مذكور يتعدى الى ظرف الجملة، مثال ذلك تضمين الفعل (أمات) معنى الفعل (ألبث) في قوله تعالى: ﴿فأماتهُ الله مائة عامٍ﴾[٩٦] وحمله عليه لكي يصح تعلق الظرف (مائة عام) به، يعني أخذ الفعل (أمات) حكم الفعل (ألبث) فتعدى الى الظرف، وصار المعنى «ألبثه ميتا مائة عام»[٩٧]

لأن الفعل (أماته) بمعنى: سلبه الحياة، وهذا لا يمتد. بل يقع في أدنى زمان، لذلك لا يتعلق به الظرف إلّا اذا حمل على (ألبثه).

قال ابن هشام: «فان المتبادر انتصاب (مائة) بـ (أماته) وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لان الاماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن (أماته) معنى (ألبثه)، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مائة عام. وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين»[٩٨].

الثامن: نوع غريب من التضمين الواقع بين فعلين وهو اشراب الفعل الموجب معنى فعل منفي. فيدل على النفي بلا أداة نفي، ويؤثر هذا التضمين في اعراب الاسم الواقع بعد (الا). والمثال الذي على اساسه ذكرتُ هذا النوع هو قراءة أبي والأعمش قوله تعالى ﴿فسربُوا منهُ إلّا قليلاً منهُم﴾[٩٩] برفع (قليل) وقد وجه الزمخشري هذه القراءة المخالفة للقاعدة لأن الجملة متبنه ظاهرا ملا

يجوز رفع ما بعد (الا) على البدلية، فذهب الزمخشري الى ان (فشربوا منه) مضمن معنى (فلم يطيعوه) ومحمول عليه من جهة المعنى، لذلك انتقل الحكم الى المشبه (فشربوا منه) وصار (قليل) بدلاً من فاعل (شربوا).

قال الزمخشري: «وقرأ أبي والأعمش: (الا قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى: (فشربوا منه) في معنى: (فلم يطيعوه) حمل عليه، كأنه قيل، فلم يطيعوه إلّا قليلٌ منهم»[١٠٠].

التاسع: التضمين الواقع بين فعل تام وفعل ناقص، مثال ذلك ما أفاده سيبويه من تضمين الفعل (جاء) معنى الفعل (كان) أو (صارَ): لان الفعل (جاء) في نحو: جاء محمدٌ الى عليٍّ يدل على معنى الانتقال الذي دلَّ عليه الفعل (صارَ) في نحو: صارَ عليٌّ الى محمدٍ، لذلك حمل (جاء) على (صار) فاخذ حكمه واستعمل استعماله، قال سيبويه: «ومثل قولهم: (من كان أخاكَ)، قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، كأنه قال: (ما صارت حاجتك)، ولكنه أدخل التأنيث على (ما)، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: (من كانت أمكَ)، حيث أوقع (من) على مؤنث. وانما صُيِّرَ (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده، لانه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغويرُ أبؤُساً»[١٠١].

وقال أبو سعيد السيرافي شارحاً هذا النص: «فأما قول العرب: (ما جاءت حاجتكَ)، فقد اجروها مجرى (صارت)، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم، كما كان ذلك في باب (كان) وأخواتها، فجعلوا (ما) مبتدأ، وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما)، وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت)، فصار بمنزلة: (هندٌ كانت أختك)، وأنثوا (جاءت) التأنيث معنى (ما)، فكأنه قال: (أيةُ حاجةٍ جاءت حاجتك)، وجعلوا (جاء) بمنزلة (صار). وادخالها على اسم وخبر هو غير معروف إلّا في هذا، وهو من أمثال العرب، ولم يسمع إلّا بتأنيث (جاءت)، واجروه مجرى (صارت) لضرب من الشبه بينهما، وذلك أنك تقول: صار زيدٌ الى عمروٍ، كما تقول: جاء زيدٌ الى عمروٍ، ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار) فحملوا: (ما جاءت حاجتك) في جعل الاسم والخبر له على (صار) في جعل الاسم والخبر له اذ قلت: صار الطينُ خزفاً، وصار زيدٌ منطلقاً، لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال»[١٠٢].

العاشر: التضمين الواقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعول به واحد وفعلٍ لازم يتعدى بواسطة حرف الجر، فيفقد الفعل المضمن حكمه بموجب القياس المعنوي ويأخذ حكم المشبه به فيتعدى بواسطة ذلك الحرف الذي عدي به المشبه به، مثال ذلك قول أبي كبير الهُذلي الجاهلي:[١٠٣]: (من الكامل، والقافية من المتدارك):

مِمن حمَلنَ بهِ وهُنَّ عواقِدٌ
حُبكَ النطاقِ فشبَّ غيرَ مُهبَّلِ
حملَت بهِ في ليلةٍ مزؤُودَةٍ
كرهاً وعقدُ نطاقِها لم يُحللِ

قال ابن هشام معقباً على هذين البيتين: «والشاهد فيهما انه ضمن (حمل) معنى (علِقَ) ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل:﴿حملتهُ أُمُّهُ كُرهاً﴾[١٠٤].."[١٠٥] ومن أمثلة ذلك: (سمعَ الله لِمن حَمِدهُ)، لان الفعل (سمِعَ) يتعدى بنفسه الى مفعول واحد. لكنه لما ضمن معنى الفعل (استجاب) تعدى بحرف الجر.

الحادي عشر: التضمين الواقع بين فعلين من نوعين مختلفين:

ان الأنواع السابقة من التضمين الواقع بين فعلين كان التضمين يتم فيها بين فعلين متجانسين من نوع واحد، فالتضمين في تلك الانواع قسمان: الأول: ما وقع بين فعلين ماضيين، والثاني: ما وقع بين فعلين مضارعين، لكن التضمين في هذا النوع ـ وهو نوع

غريب لطيف ـ يتم بين فعل ماض وفعل أمر، وقد اتفق أن المثال الذي انتخبته لهذا النوع هو في الوقت نفسه تضمين واقع بين فعل متعد بنفسه الى مفعولين وفعل لازم متعد بواسطة حرف الجر، لذلك يتجرد الفعل الماضي المتعدي من حكم التعدية الخاص به، ثم يأخذ حكم نظيره فعل الأمر فيتعدى بواسطة حرف الجر، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً﴾،[١٠٦] «قال الزجاج: دخلت[١٠٧] لتضمن (كفى) معنى (اكتفِ)، وهو من الحسن بمكان ويصححهُ قولهم: (اتقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً يثب عليه)، أي:(ليتَّقِ وليفعَل) بدليل جزم (يثب) ..»[١٠٨] وهذا من باب استعمال الجملة الخبرية بمكان الجملة الانشائية، فيكون اللفظ خبراً لكن المعنى أمرٌ. لذلك يجب ان يتناول التضمين في علم أصول الفقه بالبحث، والتحقيق، وهنا أمر آخر وهو أن القول بالتضمين في هذه الآية يعني أن الباء ليست زائدة للتأكيد.

الثاني عشر: التضمين الحاصل بين فعل لازم وفعل متعد الى مفعولين، فيفقد الفعل اللازم حكمه ويأخذ بموجب قياس الشبه حكم المشبه به لذلك يتعدى الى مفعولين، مثال ذلك الفعل (ألوْتُ) الذي ذكره ابن هشام في نصه التالي والذي حمل على الفعل (منعَ) لتضمنه معناه.

قال ابن هشام: «ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقلُ الفعلَ الى أكثر من درجة، ولذلك عدي (الوتُ) بقصر الهمزة، بمعنى (قصرتُ) الى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: (لا آلوْكَ نصْحاً، ولا آلوْكَ جهْداً) لما ضمنَ معنى (لا أمنَعُكَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يألونكُم خبالاً﴾[١٠٩] ..»[١١٠] وفيما يلي جدول هذا القياس:

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| آلوْكَ | أمنعُكَ | معنوي | التعدي الى مفعولين |

الثالث عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر وفعل متعد الى ثلاثة مفاعيل، فيأخذ الفعل المقيس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقيس عليه، ويتعدى الى ثلاثة مفاعيل، نحو الأفعال الخمسة التالية: (أخبر) و(خبر) و(حدَّثَ) و(أنبأ) و(نبأ) التي تتعدى الى مفعول واحد بنفسها والى آخر بحرف الجر لكنها لما تضمنت معنى (أعلم) و(أرى) حملت عليهما فأخذت حكمهما وتعدت الى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أنبأتُ محمداً عليا مسافرا)، قال ابن هشام: «وعدي (أخبر) و(خبّر) و(حدّث) و(أنبأ) و(نبَّأ) الى ثلاثة لما ضمنت معنى (أعلم) و(أرى) بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى اخر بالجار، نحو ﴿أنبئهُم بأسمائهِم فلما أنبأهُم بأسمائهِم﴾[١١١] »[١١٢] وفيما يلي جدول هذا القياس.

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| أخبر | أعلم | معنوي | التعديه الى ثلاثه مفاعيل |

الرابع عشر: التضمين الحادث بين فعل لازم وفعل متعد الى مفعول واحد بنفسه، فيأخذ الفعل المفس بموجب قياس الشبه حكم الفعل المقيس عليه لتضمنه معناه، فيتعدى الى مفعول واحد، مثال ذلك ما يلي قال ابن هشام: «فلذلك عدي (رحب) و(طلع) الى مفعول لما تضمنا معنى (وسع)[١١٣] و(بلغ)»، نحو قولهم (رحبتكُمُ الطاعةُ) و(طلع بشرُ اليمن)[١١٤] أي: وسعتكُمُ الطاعةُ، وبلغ بشرُ اليمن، وقال الفارسي: «وقد قيل في قوله (سفهَ نفسهُ)[١١٥] انه حمل على معنى (جهل) فعدي كما عديَ».[١١٦] وقال ابن هشام: «وقالوا: فرقتُ زيدا و(سفه نفسهُ) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلكَ»[١١٧]. وأود ان اذكر أن الفراء[١١٨] قد أعرب (نفسهُ) تمييزاً مع أنه معرفة. وتبعه الزمخشري في ذلك[١١٩]. وفيما يلي جدول أقيسة الأفعال المذكورة في النصوص السابقة:

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| رحُب | وسع | معنوي | التعدية الى مفعول واحد |
| طلُع | ملع | معنوي | التعدية الى مفعول واحد |
| سفه | جهل أو أهلك | معنوي | التعدية الى مفعول واحد |
| فرق | خاف | معنوي | التعدية الى مفعول واحد |

الخامس عشر: التضمين الواقع بين فعل متعد الى مفعول واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر وفعل متعد بحرف جر آخر، فيحمل الفعل المقيس على الفعل المقيس عليه لذلك يفقد حكمه ويأخذ حكم المقيس عليه فيتعدى بالحرف الذي تعدى به، مثال ذلك الفعل (خالف) في قوله تعالى: ﴿يخالفونَ عن أمرِهِ﴾،[١٢٠] «أي: يعدلونَ عن أمره، ويتجاوزون عنه»[١٢١]. فحمل الفعل (خالف) على الفعل (تجاوز) أو (عدل) لتضمنه معناه فأخذ حكمه، وفيما يلي جدول هذا القياس:

| المشبه | المشبه به | وجه الشبه | الحكم |
|---|---|---|---|
| خالف | عدل أو تجاوز | معنوي | التعدية بحرف الجر |

**مناقشة واستفادة.**

قال تعالى: ﴿يا أيُّها الذين آمنوا كونُوا أنصارَ الله كما قالَ عيسى بنُ مريمَ للحواريينَ مَن أنصاري الى الله قالَ الحواريونَ نحنُ أنصارُ الله ..﴾[١٢٢].

لقد انقسم العلماء ـ في حدود اطلاعي ـ في تفسير حرف الجر (الى) الى قسمين، فذهب قسم الى ان هذا الحرف مستعمل في هذه الآية بمعنى (مع)،[١٢٣] وذهب القسم الثاني ـ وهم القائلون بالتضمين ـ كابن جني والزمخشري، الى ان هذا الحرف (الى) في الآية الكريمة ليس بمعنى (مع). بل انه استعمل بمعناه الأصلي، وظاهر بحثهم يدل لأول وهلة على انهم يحملون الآية على التضمين ومن يقرأ بحثهم في هذا المجال بلا تدقيق يتوهم ذلك، لكن من يدقق النظر يعلم أنهم اتخذوا طريقا ثالثاً غير اعتبار (الى) بمعنى (مع) وغير التضمين. وهذا الطريق الثالث هو أنهم قدروا عاملا محذوفا يتعلق به حرف الجر (الى)، لكنهم اختلفوا في تقدير هذا العامل، فالمعنى على رأي ابن جني هو (من انصاري منضمين الى الله)، قال: «ليس أن (الى) في اللغة بمعنى (مع)، ألا تراك لا تقول: سرتُ الى زيد، وأنت تريد. سرتُ مع زيد، هذا لا يعرف في كلامهم ... فكأنه قال. من أنصاري منضمين الى الله، كما تقول: زيد الى خير، ولا دعةٍ وستر، أي: آوٍ الى هذه الاشياء ومنضم اليها فاذا انضم الى الله فهو معه لا محالة»،[١٢٤] والمعنى على رأي الزمخشري هو (من جندي متوجهاً الى نصرة الله): قال «فان قلت: ما معنى قوله: ﴿من أنصاري الى الله﴾؟ قلت: يجب ان يكون معناه مطابقاً لجواب الحواريين (نحن أنصارُ الله)، والذي يطابقه ان يكون المعنى: من جندي متوجهاً الى نصرةِ الله»،[١٢٥] وقال النحاس: «تقديره: من يضمُّ نصرتهُ اياي الى نصرةِ الله اياي»[١٢٦].

واذا كان لي ان أدلي دلوي بين الدلاء فاني لا أريد أن أعطي رأياً قاطعاً أدعي صوابه، لكني أريد أن ابين ما استفدته من هذه الآية الكريمة، فاننا اذا دققنا النظر فيها وجدنا فيها أمرين يجب التنبه لهما، والاستدلال بهما لفهم معنى الآية الكريمة، وهذان الأمران هما:

الأول: أن خطاب عيسى عليه السلام كان موجهاً للحواريين خاصة دون غيرهم.

الثاني: ان الذين أجابوا عيسى هم الحواريون فقط دون غيرهم، وهذا واضح جلي من ظاهر الآية الكريمة، فالمخاطبون هم المجيبون، وان هذين الأمرين قد دفعاني الى ان اتخذهما دليلاً على ان اذهب الى أن معنى (من أنصاري) هو (أدعو أنصاري) الذين هم الحواريون، يعني ان جملة (من أنصاري) متضمنة معنى (أدعو أنصاري) أو (أدعو الحواريين أنصاري) ومحمولة عليها لذلك أخذ المشبه حكم المشبه به فعدي

اسم الاستفهام بحرف الجر (الى)، لان اسم الاستفهام هنا متضمن معنى (ادعو) فالمعنى يكون هكذا (أدعو الحواريين الى نصرة الله) أو (أدعوكم أيها الحواريون الى نصرة الله) لذلك أجابوا جميعاً بالايجاب قائلين: (نحنُ أنصارُ الله). ويبدو ان المراد بالنصر أن ينصر المؤمنون الله بنصر دينه، قال الزمخشري: «ولا يصح أن يكون معناه: من ينصرني مع الله، لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة من قرأ. (من أنصارُ الله)[١٢٧].

وعليه فحرف الجر (الى) ليس بمعنى (مع). بل هو بمعناه الأصلي، ومتعلق باسم الاستفهام بما فيه من معنى (أدعو)، والمعنى العام للآية ـ والله تعالى أعلم ـ هو (قُل يا محمد. يا أيُّها الذين آمنوا اني أدعوكم الى نصر الله كما دعا عيسى الحواريين فأجابوا ـ وهم أصفياؤه وأول المؤمنين به قائلين نحن أنصار الله)

واذا صح هذا الذي أوضحته في الآية الكريمة تضمين، وأرجو أن لا يكون هذا من التفسير بالرأي المنهي عنه

والعجيب أني وجدت العلامة الطبرسي في نصه التالي الذي ذكر فيه المعنى العام للاية قد جمع بين الفعل (أدعو) وبين ان يكون حرف الجر (الى) بمعنى (مع) فقال «(من أنصاري الى الله) والمعنى قل يا محمدُ اني ادعوكم الى هذا الامر كما دعا عيسى قومه فقال من انصاري مع الله ينصرني مع نُصرة الله اياي»[١٢٨]

وختاما أرجو أن أكون قد وُفّقتُ الى تقديم بحث جديد في ظاهرة التضمين يكونُ أقرب من غيره الى الكمال والتشمول

## الهوامش

١ ـ الجوهري، الصحاح، القاموس مادة (ضمن)

٢ ـ راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥

٣ ـ راجع الزمخشري، الكشاف ج ٢ ص ٧١٧ وسوف يرد كلام الزمخشري في هذا البحث بحثاً من الدور الوظيفي الذي لعبه التضمين

٤ ـ الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٥

٥ ـ يعني التضمين

٦ ـ ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٠ وراجع ص ٤٣٥

٧ ـ ابن جني، المحتسب ج ١ ص ٥٢ ـ ٥٣

٨ ـ راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥

٩ ـ الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح ج ١ ص ٣٤٦

١٠ ـ يعني وفي التضمين

١١ ـ ابن جني، الخصائص ج ٢ ص ٣١٠

١٢ ـ راجع عباس حسن، النحو الوافي ج ٢ ص ٥٨٤، والرأي للشيخ محمد الخضر حسين

١٣ ـ سورة الكهف «١٨» من الآية «٢٨»

١٤ ـ سورة النساء «٤» من الآية «٢»

١٥ ـ الزمخشري، الكشاف ج ٢ ص ٧١٧

١٦ ـ ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٣٠

١٧ ـ راجع م ن ج ٢ ص ٦٨٥، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩٧

١٨ ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٥»

١٩ ـ الأشموني شرح الألفية ج ٢ ص ٩٧، وراجع الرضي شرح الكافية ج ٤ ص ١٣٨

٢٠ ـ راجع ابن هشام المغني ج ٢ ص ٥٢٥، والصبان ج ٢ ص ٩٢

٢١ ـ راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، وشرح الاشموني ج ٢ ص ٩٥

٢٢ ـ سورة النور «٢٤» من الآية «٦٣»

٢٣ ـ سورة الكهف «١٨» من الآية «٢٨»

٢٤ ـ أي لا تبتُ، بمعنى لا تبعُد، لا تعلُ

٢٥ ـ سورة النساء «٤» من الآية «٨٣» قال تعالى ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾

٢٦ ـ الأشموني شرح الألفية ج ٢ ص ٩٥، ورا الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٣٤٤

٢٧ ـ الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥

٢٨ ـ راجع الرضي شرح الكافية ج ٤ ص ١٢٨

٢٩ ـ سيذكر السبب وتفصيل القول فيه في النوع الثاني من التضمين الواقع بين فعلين

٣٠ ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦»

٣١ ـ ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٥، والزمخشري يقدر (للذين يبعدون من نسائهم مولين) وراجع الكشاف ج ١ ص ٢٦٨

٣٢ ـ سيبويه الكتاب ج ١ ص ٣٢

٣٣ ـ ابن جني الخصائص ج ٢ ص ٢٩ وراجع ج ١ ص ٢٤٤

٣٤ـم ن ح ٢ ص ٣١٠
٣٥ـابن جني، المحتسب ح ١ ص ٥٢ ـ ٥٣
٣٦ـالزمخشري، والكشاف ح ١ ص ٢٩٥
٣٧ـالرضي شرح الكافيه ح ٤ ص ١٣٨
٣٨ـراجع الازهري شرح التصريح على التوضيح ح ١ ص ٣٤١
٣٩ـالصبان، حاشيته على شرح الأشموني ح ٢ ص ٩٥
٤٠ـعباس حسن النحو الوافي ح ٢ ص ٥٩٤، وراجع محمد الحمراوي اعمال مجمع اللغه بالقاهرة ص ٣٦١
٤١ـم ن ح ٢ ص ٥٩
٤٢ـمحمد الحمراوي، اعمال مجمع اللغه العربية بالقاهرة ص ٣٦٠ وراجع ص ٣٦١
٤٣ـم ن ص ٣٦١
٤٤ـم ن ص ٣٦٢
٤٥ـمحمد حسن عبد العزيز العباس في اللغه العربية ص ١٥٤ ـ ١٥٥
٤٦ـسورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧»
٤٧ـابن جني الخصائص ح ٢ ص ٣٠٨
٤٨ـسورة البقرة «٢» من الآية «١٨٧»
٤٩ـراجع تفصيل ذلك في المثال الأول من النوع الخامس من التضمين الواقع بين فعلين
٥٠ـسورة البقرة «٢» من الآية «٢٣٣»
٥١ـالرضي شرح الكافية ح ٤ ص ١٣٨
٥٢ـالزمخشري الكشاف ح ١ ص ٢٨١
٥٣ـسورة النساء «٤» من الآية «٨٣»
٥٤ـالبيت لأبي الاسود الدؤولي في ديوانه ص ٣٢ روايه ( لتقوب) والبيت في الأغاني ح ١٢ ص ٣٠٥ ومعجم القرآن لأبي عبيده السمي ح ١ ص ١٣٣ رواية الزمخشري
٥٥ـالزمخشري الكشاف ح ١ ص ٥٤١
٥٦ـالأشموني شرح الألفيه ح ٢ ص ٩٥
٥٧ـالعكبري التبيان في اعراب القرآن ح ١ ص ٣٧٦
٥٨ـسوره البقرة «٢» من الآيه «١٨٧» والمعنى يكون (أحل لكم ليله الصيام الافضاء الى )
٥٩ـابن جني الخصائص ح ٢ ص٣٠٨
٦٠ـنسبه سيبويه للأعشى، راجع الناب ح ١ ص ٣٢٤، وراجع مجالس ثعلب ح ١ ص ٣٢٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٢، وشرح ابيات سيبويه لأبي السيرافي ح ١ ص ١٠٩، والخصائص ح ٢ ص ١٩٧، ٤٣٥، ح ٣ ص ٤٣، وشرح ابن يعيش ح ١ ص ٣٧، ١٢٠، والمقرب لابن عصفور ح ١ ص ١٤٩، وخزانه الأدب ح ٣ ص ٣٩٧
٦١ـابن جني الخصائص ح ٢ ص ٤٣٥، وراجع ص ١٩٧
٦٢ـسوره البقرة «١٧٩» من الآيه «١٨»
٦٣ـم ن ح ٢ ص ٣٠٩ ـ ٣١٠
٦٤ـم ن ح ٢ ص ٣١٠ ـ ٣١١
٦٥ـسوره آل عمران «٣» من الآيه «١١٥»
٦٦ـابن هشام، المغني ح ٢ ص ٦٨٥
٦٧ـسوره البقره «٢» من الآيه «٢٣٥»
٦٨ـابن هشام، المغني ح ٢ ص ٦٨٥، وراجع الرضي، شرح الكافيه ح ٤ ص ١٣٨
٦٩ـسوره الأعراف «٧» من الآيه «١٦»
٧ـراجع الرضي، شرح الكافيه ح ٤ ص ١٣٨
٧١ـديوانه ص ٥١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ح ٨ ص ٨ وح ٩ ص ١٠٣ والمقرب ح ١ ص ١١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ح ١ ص ٣٠٦، ورصف المباني ص ٣٢٠، ومغني اللبيب ح ١ ص ٢ ١ وح ٢ ص ٤٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ح ١ ص ٣١١ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ح ٢ ص ٢٨٩، والبيت في الديوان بالروايه التاليه

أعصي الرسوم ولا يحـ ـيني كلامكمُ عليّ اذن حرامُ

ولا شاهد في هذه الروايه
٧٢ـراجع الرضي، شرح الكافيه ح ٤ ص ١٣٨
٧٣ـسوره البقره «٢» من الآيه «٢٢٠»
٧٤ـابن هشام المغني ح ٢ ص ٦٨٥
٧٥ـراجع ابن جني، الخصائص ح ٢ ص ٣١٠، و٤٣٥، والمحتسب ح ١ ص ٥٢، وابن هشام، المغني ح ٢ ص ٦٨٦، والسيوطي، شرح شواهد المغني ح ٢ ص ٩٦٤، والبغدادي شرح أبيات المغني ح ٨ ص ٨٦، والأشموني شرح الالفيه ح ٢ ص ٩٥
٧٦ـابن جني الخصائص ح ٢ ص ٣١٠
٧٧ـنسبة الدينوري التصحيف العملي في أدب الكاتب ص ٣٩٥ والبيت في المنصف ح ٢ ص ٢١٨ بلا نسبة، وهو كذلك في المحتسب ح ١ ص ٥٢، ٣٤٨، وفي شرح المفصل لابن يعيش ح ١ ص ١٢٠ بروايه (بعمرِ الله اعجبني رضاها)، وفي الأنصاف ح ٢ ص ٦٣٠ غير منسوب، وكذلك هو في شرح التسهيل لابن مالك ح ٣ ص ١٦٠ وبروايه (لعمر أبيك أعجبني رضاها) وفي شرح الرضي على الكافية ح ٤ ص ٢٧٢، ٣٢١ غير منسوب وكذلك في الأزهيه ص ٢٨٧، ورصف المباني ص ٤٣٤، والمغني ح ١ ص ١٤٣ وح ٢ ص ٦٧٧، وقد نسبه السيوطي للتصحيف بن حمير العملي وراجع شرح شواهد المغني ح ١ ص ٤١٦، وقد ذكرنا هذا البيت في ص ٤٢٩
٧٨ـابن جني الخصائص ح ٢ ص ٣١١

٧٩ـ مرَّ تخريج هذا البيت في ص ٤٢٩، وص ٤٧٨.
٨٠ـ ابن جني. المحتسب ج ١ ص ٥٢ ـ ٥٣، وراجع ابن هشام المغني ج ٢ ص ٦٧٧.
٨١ـ سورة طه «٢٠» الآية «٧١».
٨٢ـ الزمخشري، المفصل ص ٢٨٤.
٨٣ـ يعني: فليست «في».
٨٤ـ البيت لعنترة بن شداد العبسي، وراجع ديوانه ص ١٩٢، وأدب الكاتب ص ٣٩٤، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ج ٢ ص ٥١٨، والمغني ج ١ ص ١٦٩.
٨٥ـ شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢١.
٨٦ـ ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
٨٧ـ البيت في أدب الكاتب ص ٣٩٤ غير منسوب، وكذلك في المقتضب ج ٢ ص ٣١٨، ونسبه ابن جني الى امرأة من الأعراب. راجع الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
٨٨ـ ابن جني. الخصائص ج ٢ ص ٣١٣.
٨٩ـ لم اعثر على قائلها، وراجع أدب الكاتب ص ٤٠٠. والخصائص ج ص ٣١٤.
٩٠ـ ابن جني الخصائص ج ٢ ص ٣١٥.
٩١ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٢٢٦».
٩٢ـ الزمخشري. الكشاف ج ١ ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩، وابن هشام. المغني ج ٢ ص ٦٨٥.
٩٣ـ سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥١، وراجع ص ١٥٩.
٩٤ـ الميداني، مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٤١.
٩٥ـ الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ٢١٥.
٩٦ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٢٥٩».
٩٧ـ العكبري، التبيان في اعراب القرآن ج ١ ص ٢٠٨.
٩٨ـ ابن هشام المغني ج ٢ ص ٥٣٠.
٩٩ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٢٤٩».
١٠٠ـ الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.
١٠١ـ سيبويه، الكتاب ج ١ ص ٥٠ ـ ٥١.
١٠٢ـ السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.
١٠٣ـ راجع ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
١٠٤ـ سورة الاحقاف «٤٦» من الآية «١٥».
١٠٥ـ ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٦٨٦.
١٠٦ـ سورة النساء «٤» من الآية «٧٩».
١٠٧ـ يعني: دخلت الباء.
١٠٨ـ ابن هشام. المغني ج ١ ص ١٠٦.
١٠٩ـ سورة آل عمران «٣» من الآية «١١٨».
١١٠ـ ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
١١١ـ سورة البقرة «٢» من الآية «٣٣».
١١٢ـ ابن هشام، المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
١١٣ـ المصدر نفسه ج ٢ ص ٥٢٥.
١١٤ـ راجع الأشموني ج ٢ ص ٩٧.
١١٥ـ سورة البقرة «٢» من الآية «١٣٠».
١١٦ـ أبو علي البغداديات ص ٥٧٧.
١١٧ـ ابن هشام. المغني ج ٢ ص ٥٢٥.
١١٨ـ راجع الفراء، معاني القرآن ج ١ ص ٧٩.
١١٩ـ راجع الزمخشري، الكشاف ج ١ ص ١٨٩.
١٢٠ـ سورة النور «٢٤» من الآية «٦٣».
١٢١ـ الرضي، شرح الكافية ج ٤ ص ١٣٨.
١٢٢ـ سورة الصف «٦١» من الآية «١٤».
١٢٣ـ راجع الرماني معاني الحروف ص ١١٥.
١٢٤ـ ابن جني، الخصائص ج ٣ ص ٢٦٣.
١٢٥ـ الزمخشري، الكشاف ج ٤ ص ٥٢٨.
١٢٦ـ النحاس، اعراب القرآن ج ٤ ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤.
١٢٧ـ الزمخشري ج ٤ ص ٥٢٨.
١٢٨ـ الطبرسي، مجمع البيان ج ٩ ص ٤٢٣.

* * *